



تقرير مرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

(عن الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ الذي قرر فيه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة ستة أشهر على تُمُد بعدها لفترة أخرى نهائية قدرها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، وخفض حجم البعثة وتنقيح مهامها وفقا لتوصياتي بشأن مرحلة توطيد البعثة، على نحو ما ورد في تقرير المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/333). وفي الفقرة ٦ من القرار، طلب المجلس إليّ أن اطلع على نحو وثيق ومنظم على التطورات التي تستجد في الميدان، وعلى تنفيذ هذا القرار، ولا سيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو إنجاز المهام الرئيسية لولاية البعثة، وذلك بتقديم تقرير في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار، ثم كل ثلاثة أشهر بعد ذلك. ويستعرض هذا التقرير الأنشطة التي قامت بها البعثة منذ إصدار تقرير الأخير الذي يغطي الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل وحتى ١٣ آب/أغسطس.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - اتخذت حكومة تيمور - ليشتي عدة خطوات هامة بهدف الوصول إلى مشارف الاكتفاء الذاتي. وكانت الحكومة قد تولت المسؤولية عن الأمن الداخلي والخارجي رسميا في أيار/مايو ٢٠٠٤. وسُن عدد من التشريعات التي تُنشئ الأطر القانونية والمؤسسية، وتواصلت الجهود المبذولة لإشاعة ثقافة من الحوار السياسي الحر وتسوية المسائل الثنائية. وعلى الرغم من الصعوبات الإدارية والسوقية، بدأ في أيار/مايو، وفق المخطط المرسوم،



تسجيل الناخبين لانتخابات هي الأولى في تيمور - ليشتي منذ نيلها الاستقلال. ورغم أن إحدى التجمعات السياسية المعارضة لا تعترف بشرعية بطاقات تسجيل الناخبين، إلا أنها قررت السماح لأعضائها بالمشاركة في الانتخابات، لكن عدم اعترافها ببطاقات تسجيل الناخبين يمكن أن يسبب بعض الإشكالات أمام تسجيلها في الانتخابات. وفي الوقت ذاته، وريثما يتم توفير دخل وطني كاف، سيظل تطوير المؤسسات الوطنية القابلة للاستدامة يعتمد على المساعدة الدولية.

٣ - هذا، وقد أحرز وزراء الحكومة تقدماً بدعم من المستشارين المدنيين الدوليين، في صياغة التشريعات الأساسية (على نحو ما ورد ذلك في مرفقات الوثيقة S/2004/333). وتم تحديد أدوار مؤسسات الأمن الوطني قبل نقل سلطتي الأمن الداخلي والخارجي كليهما من البعثة إلى تيمور - ليشتي، مع القيام في أيار/مايو بإصدار القانونين الأساسيين لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية وقوات الدفاع الوطنية التيمورية. ولإكمال القانون المتعلق بالشرطة الوطنية، سُن مرسوم حكومي ينص على إنشاء لجنة للرقابة على الشرطة تضم أعضاء من المجتمع المدني، وأصدر أيضاً قانون جزائي، وسوف تتطلب كفالة التنفيذ الفعال لهذه القوانين توفير موارد مالية وبشرية كبيرة.

٤ - وفيما يتعلق بقطاع العدالة، صدر قانون يقضي بإنشاء مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة (المصوص عليه في الدستور) في أيار/مايو. أما البرلمان الوطني، الذي ما زال في عطلة من ١٥ تموز/يوليه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، فمن المقرر أن يعود إلى الانعقاد في دورة استثنائية في ١٦ آب/أغسطس للنظر في ثلاثة مرشحين لمنصب أمين المظالم. كذلك سُنّت قوانين بشأن الشركات التجارية، ومراكز أعضاء البرلمان. وفي ٣١ أيار/مايو أُرجئ النظر في مشروع القانون المتعلق بالعفو وتدابير الرأفة الأخرى بعد أن أثارت سلسلة جلسات استماع عامة الشكوك في عدة أحكام في مشروع القانون، بما في ذلك إمكان تخفيف العقوبات على مرتكبي الجرائم الجسيمة.

٥ - وأحرز أيضاً تقدم في صياغة سياسة بشأن قدامى المحاربين. ففي ٨ حزيران/يونيه، قدم الرئيس غوسماو رسمياً إلى البرلمان الوطني تقرير لجنة قدامى المحاربين الذي يشمل عدداً من التوصيات المقدمة إلى الحكومة، بما في ذلك ضروب الاعتراف بقدامى المحاربين والمزايا المادية التي تعطى لهم. وشكل البرلمان لجنة مخصصة لدراسة التقرير ويعكف الآن على النظر في إمكان إصدار تشريع بشأن هذه المسألة. غير أن تلهف قدامى المحاربين على إحراز تقدم أسرع تم التأكيد عليه بصدور قرار في حزيران/يونيه عن عدة مجموعات منهم بأن تقوم، مع مجموعات سياسية أخرى، بتشكيل تنظيم يلح في مطالبهم للتسجيل لتحديد قدامى المحاربين

والاعتراف بهم ومنحهم مزايا مادية. وأعربت المجموعات عن مطالبات سياسية ذات صلة بتكوين الشرطة الوطنية وباستقالة وزراء معينين في الحكومة. وكانت هذه المطالب موضوع تظاهرة عامة خرجت في ١٩ تموز/يوليه تجمع خلالها حوالي ١٢٠ شخصا، معظمهم من قدامى المحاربين، أمام مبنى الحكومة في ديلي. واستمرت التظاهرة إلى أن فرقتها في اليوم التالي عناصر الشرطة باستخدام الغاز المسيل للدموع. ويؤكد هذا الحادث إمكانية أن تنطوي شواغل قدامى المحاربين على وقوع احتكاك، والحاجة إلى إجراء عاجل تقوم به الحكومة لحل هذه المسألة. وفي الوقت ذاته أعرب رئيس الوزراء، ضمن آخرين عن القلق بشأن المراعى بأن بعض أفراد الشرطة الوطنية اتخذت إجراءات غير مناسبة وأنه جرى استخدام مفرط للقوة أثناء التظاهرة، مما أبرز أهمية المزيد من تدريب أجهزة إنفاذ القانون وتطويرها.

٦ - وفي غضون ذلك، تم التأكيد على أهمية تعزيز الحوار بين مؤسسات الدولة حين انسحب ٥ من أحزاب المعارضة الـ ١١ من الجلسات البرلمانية التي كان رئيس الوزراء خلالها يدافع عن مشروع قانون الميزانية الوطنية للعام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (تموز/يوليه ٢٠٠٤ - حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، احتجاجا على عدم وجود وزراء من الحكومة للإجابة على الأسئلة المطروحة بشأن مشروع القانون، وبشأن تنفيذ الميزانية خلال العام المالي المنصرم.

٧ - وفي مسعى لتعزيز الاتصال والحوار على صعيد المقاطعات، استأنفت الحكومة برنامجها للإدارة المفتوحة في آب/أغسطس. وكان هذا البرنامج، الذي بدأه رئيس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠٠٣، قد توقف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ جراء هطول الأمطار الغزيرة واقتراح ذلك ببرامج حكومية منافسة مثل الأسفار خارج البلد، ومؤتمر المانحين، وعملية الميزنة، وتسجيل الناخبين الحالي للانتخابات القروية القادمة. وحتى الآن، قامت الحكومة بزيارات إلى ١٠ مقاطعات من مجموع ١٣ مقاطعة. وبعد القيام بزيارات إلى المقاطعات الثلاث الباقية، تعتزم الحكومة القيام بجولة ثانية من الزيارات إلى جميع المقاطعات.

٨ - ورغم إحراز تقدم صوب إرساء الإطار التشريعي لمؤسسات الدولة فإن الحكومة شديدة الإدراك للحاجة المستمرة إلى تعزيز فعالية تلك المؤسسات من أجل توطيد الاستقرار وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذا الغرض، تواصلت الحكومة بمهمة المفاوضات مع استراليا بشأن الحدود البحرية بين البلدين وبشأن تقاسم الموارد النفطية وموارد الغاز الطبيعي في المنطقة. ومن المقرر عقد الجولة القادمة من المحادثات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٩ - وفي الوقت نفسه، يواصل ممثلو حكومي تيمور - ليشتي وإندونيسيا الاجتماع في مسعى لرسم الحدود البرية بين البلدين. ففي أثناء اجتماع للجنة الحدود المشتركة في جاكرتا، عقد في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، وافق الطرفان على التقرير المؤقت عن مسح الحدود المشتركة، الذي كان قد أجري من قبل، ووضع أساسا لاتفاق بشأن زهاء ٩٠ في المائة من الحدود. واجتمع وزيرا خارجية البلدين في ٣٠ حزيران/يونيه، ووقعوا "محضر مناقشة"، أحاطا فيه علما بموافقة اللجنة على مشروع الاتفاق المؤقت وأعلنوا فيه عن تقديمه إلى رئيسي الحكومتين المعنيتين لمزيد من الدراسة. ومن المنتظر إجراء مزيد من المناقشات بشأن مسألة الحدود في الأسابيع القادمة، ومن المأمول فيه أن يؤدي ذلك إلى وضع اتفاق نهائي بشأن الحدود البرية، وفي غضون ذلك، يغدو لزاما تنفيذ الترتيبات لتناول احتياجات المجتمعين على جانبي الحدود، بما في ذلك تنفيذ ترتيبات إصدار تصاريح الحدود وإنشاء مرفق للمرور العابر يصل أوكوسي ببعثة تيمور - ليشتي.

ثالثا - أنشطة الأمم المتحدة

ألف - دور البعثة

١٠ - منذ بدء مرحلة التوطيد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، أحرزت البعثة مزيدا من التقدم صوب تحقيق الأهداف الرئيسية لولايتها. وفي ٢١ أيار/مايو خلف سوكيهيرو هاستيغوا كاماليش شارما كممثل خاص لي، وذلك فيما كانت البعثة تكثف مهامها وتخفف عدد أفرادها المدنيين والشرطيين والعسكريين وفقا للقرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤).

البرنامج الأول

تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة في تيمور - ليشتي وللعدالة في مجال الجرائم الجسيمة

١ - تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة

١١ - واصلت قدرة وهيكل الإدارة العامة في تيمور - ليشتي إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٣ تموز/يوليه عين مواطن تيموري مديرا عاما لسلطة الأعمال المصرفية والمدفوعات. وقد ملئت وظائف أخرى شاغرة مدرجة في الميزانية بتيموريين نتيجة للجهود المتواصلة المبذولة لتعيين موظفين جدد، بمن في ذلك نظراء لأكثر المستشارين أهمية. ومن المقرر أن يتولى منصب كبير المحاسبين، الذي يشغله حتى اليوم أحد المستشارين المهمين، تيموري في أوائل أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي أحرز في بضعة من

المناصب الرئيسية، ما زالت الحاجة قائمة إلى أن تقوم الحكومة بملاء عدة مناصب إدارية أخرى في المستوى المتوسط. وعلى العموم، ما زالت الإدارة العامة تفتقر إلى موظفين ذوي خبرة ومهارة، ولا سيما في فئة مديري المستوى المتوسط لأداء المهام الفنية والإشرافية. ولذلك ما زال الدعم الخارجي ذا أهمية حاسمة في عدد من المجالات الرئيسية، بما فيها التخطيط الاقتصادي والمال، والعدالة والهياكل الأساسية. ويعد تعيين نظراء تيموريين للمستشارين المدنيين وخاصة في المؤسسات مثل الخزانة، وسلطة الأعمال المصرفية والمدفوعات، لازماً إذا ما أريد إحراز تقدم في هذا المضمار، وهو الحال نفسه في سن القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة.

١٢ - وقد شغلت مجموعة المستشارين المدنيين، التي أعيد تشكيلها في البعثة، على نحو ما ورد في القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، أماكنها إلى حد كبير الآن، ويستمر توجيه تدريب النظراء التيموريين، بما في ذلك من خلال وضع الأدلة ومناهج التدريب. وما زالت المعايير المقبولة دولياً لحقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من التوجيه والتدريب.

١٣ - وما انفك قطاع العدالة يواجه، نقصاً في الموظفين المؤهلين ومحدودية في الهياكل الأساسية مما أسهم بدوره في استمرار المتأخرات من القضايا، وعمليات الاحتجاز استناداً إلى أوامر منتهية المفعول، وحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وما زالت محاكم المقاطعات الثلاث في بوكو، وسواي، وأوكوسي غير عاملة إلى حد كبير في مقاطعاتها بسبب عدم وجود قضاة في محاكم المقاطعات وغيرهم من موظفي نظام العدالة. وفيما كانت محكمة سواي تعمل بانتظام في ديلي، فإن محكمتي بوكو وأوكوسي لم تعمل إلا بشكل متقطع. ونتيجة لهذه الصعوبات في الوصول إلى نظام العدالة الرسمي فإن الأطراف في المقاطعات غالباً ما تلجأ بالقضايا الجنائية إلى نظام العدالة التقليدي طلباً للفصل فيها. وغالباً ما تشكو النساء من أن نظام العدالة التقليدي يهيمن عليه الرجال ولا يعاملهن دائماً الرجال والنساء على قدم المساواة.

١٤ - ولمعالجة هذه المشاكل، يعكف مجلس تنسيق شؤون نظام العدالة، المؤلف من وزير العدل، والمدعي العام ورئيس محكمة الاستئناف، على وضع تدابير جديدة بمساعدة المستشارين المدنيين للبعثة. وقد حققت جهودهم نتائج إيجابية شملت سن قانون بمرسوم بشأن تنظيم مركز التدريب القضائي، والسياسية الوطنية بشأن تعليم القانون، والمناهج القانونية الرسمية لتدريب الموظفين القانونيين والقضاة والمدعين ومحامي المساعدة المجانية والإطار المرجعي لتعيين الموظفين القانونيين، وعلاوة على ذلك، يجري وضع مشروع قانوني أصول المحاكمات الجنائية والمدنية، كما قدم القانونان الأساسيان لخدمات المقاضاة ومحامي المساعدة

المجانبة إلى مجلس الوزراء للموافقة النهائية عليهما؛ ويعكف البرلمان الوطني حالياً على النظر في القانون الجنائي.

١٥ - وواصل المستشارون المدنيون تقديم الدعم لأنشطة بناء قدرات قطاع العدالة من خلال تقديم الكراسات والمواد القانونية والتوجيهات وتوزيعها على جميع المكاتب القانونية في شتى أرجاء النظام القضائي الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ساعد المستشارون المدنيون في الوصول بمركز التدريب القضائي، وهو مرفق التدريب الوحيد في القطر، إلى مرحلة العمل، وساعدوا أيضاً في إنشاء فريق عامل لوضع مشروع ورقة عن السياسة العامة لوزارة العدل يعرض بإيجاز سياسة شاملة لقطاع العدالة في الأعوام القادمة؛ وساعدوا كذلك في إدخال نظم موحدة لتكنولوجيا المعلومات في قطاع العدالة من أجل إدارة القضايا وتعقبها.

٢ - العدالة في مجال الجرائم الجسيمة

١٦ - منذ أن قدمت تقريرني الأخير إلى المجلس، استمر التقدم المحرز في النظر في الجرائم الجسيمة. فقد فرغت الأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الجسيمة من المحاكمات في خمسة قضايا إضافية خلال فترة الأشهر الثلاثة الماضية - ومنذ إنشائها أصدرت أفرقة الجرائم الجسيمة ما مجموعه ٥٨ حكماً بشأن ٥٥ مدعى عليه، أدينوا بتهمة واحدة على الأقل و ٣ من المدعى عليهم بُرئت ساحتهم. وفي الوقت الراهن، تنظر الأفرقة الخاصة المذكورة في ١١ قضية تشمل ٢٩ شخصاً متهماً موجودين في تيمور - ليشتي، وما زالت ١٣٧ جريمة قتل عمد قيد تحقيق تجريه وحدة الجرائم الجسيمة.

١٧ - والمتوقع أن يتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إنجاز النظر في ٦ من ١١ قضية موجودة قيد النظر في الوقت الراهن. وسترفع قضية إضافية على الأقل تتعلق بمتهم موجود رهن الاحتجاز الآن في تيمور - ليشتي، وتتصل بقتل اثنين من موظفي الأمم المتحدة المحليين في إيمبرا في ٣١ آب/أغسطس، وهو يوم إجراء الاستطلاع الشعبي.

١٨ - وفي الوقت الراهن، يعتقد بوجود ٢٧٩ متهماً وجهت إليهم عرائض اتهام رسمية خارج تيمور - ليشتي. ويغدو لزاماً أن يُقدم هؤلاء إلى العدالة. وحتى اليوم، صدر ما يقرب من ١٦٥ أمر قبض إما عن قضاة التحقيق (٦٠) أو عن الأفرقة الخاصة (١٠٥). وينتظر ٣٢ طلب أمر قبض صدور قرارات عن قضاة الأفرقة الخاصة، بما في ذلك بعض أشد القضايا تعقيداً تشمل أشخاصاً متهمين كانوا يشغلون مناصب رفيعة المستوى حين ارتكبت الجرائم ذات العلاقة.

١٩ - ووضعت وحدة الجرائم الجسيمة استراتيجية ترمي إلى إتمام الأحكام القضائية بناء على طلبات إصدار أوامر قبض بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ لجميع الأشخاص الذين وجهت إليهم عرائض اتهام رسمية لكن لم تُعرض قضاياهم على المحكمة. وستضم أي عرائض اتهام رسمية جديدة طلبات إصدار أوامر قبض بحق جميع من وجهت إليهم عرائض اتهام رسمية بمشاريع أوامر على أمل التعجيل بعملية الاستعراض. غير أنه، وكما ورد في تقرير الصادر في نيسان/أبريل، قد لا يكون ممكناً أن تستجيب عملية النظر في الجرائم الجسيمة استجابة كاملة لرغبة الذين تضرروا من العنف في عام ١٩٩٩ في الحصول على الإنصاف والعدالة، وذلك في ضوء محدودية الوقت والموارد المتاحة الآن.

٢٠ - وتمثل العمليات القانونية الرسمية جانباً حاسماً الأهمية من الجهود المبذولة لتخطي العنف الذي وقع في عام ١٩٩٩. وفي هذا الصدد، جرى الإعراب عن مخاوف حادة وواسعة النطاق عقب صدور قرار مؤخر عن محكمة الاستئناف في جاكارتا يُبطل قرارات إدانة صدرت عن المحكمة المخصصة المعنية بحقوق الإنسان في إندونيسيا ويخفف الحكم الصادر في قضية أخرى. إن أولئك المسؤولين عن جرائم جسيمة ارتكبت في عام ١٩٩٩ يجب محاسبتهم ولا بد من التحقق من أن العدالة ستأخذ مجراها في هذه القضايا.

٢١ - وبدعم من البعثة، تعكف لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة على إعداد تقريرها النهائي الذي ستقدمه إلى رئيس البرلمان الوطني. وقد أجرت اللجنة سلسلة مشاورات مع أصحاب المصالح في القطاعات للمساعدة في وضع توصيات بشأن السياسة والبرامج في فترة ما بعد اللجنة. وشملت المشاورات حلقات عمل بشأن المصالحة وتحقيق العدالة في الجرائم الجسيمة وحقوق المرأة والطفل والأقليات ودور الشرطة والقوات المسلحة وصحة الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية - الاجتماعية ومستقبل مقر اللجنة كمركز لحقوق الإنسان في المستقبل. وأجريت مقابلات مع وجهاء من الشخصيات السياسية في تيمور - ليشتي وكبار الشخصيات المناصرة للاستقلال الذاتي في إندونيسيا للمساعدة في إعداد التقرير النهائي.

البرنامج الثاني

دعم النهوض بإنفاذ القانون في تيمور - ليشتي

٢٢ - منذ أن تولت تيمور - ليشتي كامل مسؤولية أعمال الشرطة الوطنية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، اضطلعت شرطة تيمور - ليشتي الوطنية بجميع الأنشطة التنفيذية للشرطة في البلد. وتشير عمليات التحليل الميدانية الواسع النطاق لقدرات الشرطة الوطنية التي أجراها مستشارو الشرطة التقنيون الموجودون في الميدان، والتابعون للبعثة منذ بدء مرحلة توطيد

البعثة إلى أن الشرطة الوطنية تمكنت على العموم من الاضطلاع بمسؤولياتها كما تبين ذلك من قدرتها على إجراء العمليات العادية اليومية وأعمال التخطيط الأساسية.

٢٣ - وتواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطوير قوة الشرطة الوطنية التي تضم حالياً ٣٠٢٠ من أفراد الشرطة وأفراد الدعم المدنيين المدربين. بيد أن الشرطة الوطنية لا تزال تواجه مشاكل من قبيل المهارات والخبرات المهنية المحدودة وسوء السلوك. إذ يتواصل ورود تقارير بادعاءات سوء سلوك أفراد الشرطة الوطنية، شملت الاعتداءات، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. ورغم اتخاذ إجراءات تصحيحية بما فيها إجراء تحقيقات من قبل جهاز داخلي تابع للشرطة يدعى مكتب آداب المهنة (وكان يطلق عليه فيما سبق وحدة المعايير المهنية) فلا يزال الأمر يستدعي بذل المزيد من الجهد لمعالجة المشكلة بطريقة فعالة.

٢٤ - ووفقاً للأرقام الواردة في القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة مساعدة الشرطة الوطنية، عن طريق التوجيه والرصد، على أن ترقى إلى إدارة للشرطة تنسم بالمهنية والكفاءة وتخضع للمساءلة وتتميز بالحياد والاستقلال، مع السعي إلى تنسيق جهود البعثة مع جهود برامج المساعدة الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف. وسعياً إلى ضمان النهوض اللازم بمستوى الشرطة الوطنية، واصلت الشرطة المدنية الدولية، خارج نطاق ولاية البعثة، التركيز بصفة خاصة على تدريب المدربين التيموريين. وأجري لهذا الغرض استعراض للاحتياجات التدريبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ للتحقق من التقدم المحرز حتى الوقت الراهن، وتحديد مواطن الضعف التي تحتاج إلى مزيد من التعزيز. واستخدمت نتائج الاستعراض الذي شارك فيه ثلثا أفراد الشرطة الوطنية تقريباً من أجل التحضير لخطة لتنمية المهارات ستقوم الشرطة التابعة للبعثة وفقاً لها بتدريب مدربي الشرطة الوطنية على مستوى المركز. وسيضطلع أولئك المدربون لاحقاً بأنشطة التدريب على مستوى المراكز الفرعية. وسيتم تقييم نتائج التدريب من خلال إجراء تمارين اختبارية.

٢٥ - وواصلت الشرطة التابعة للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة تدريب وحدات الشرطة الخاصة التابعة للشرطة الوطنية من أجل تعزيز مهاراتها وقدراتها. وبوشرت المرحلة الثانية لتدريب وحدة الشرطة الاحتياطية، التي كانت تعرف في السابق بدائرة الانتشار السريع، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عقب وصول معدات التدريب اللازمة. ويتولى حالياً مدربو شرطة الأمم المتحدة تدريب ما مجموعه ٨٤ ضابطاً من الشرطة الوطنية على مدى فترة تستغرق تسعة أسابيع. ومن شأن تدريب وحدة الشرطة الاحتياطية على الوجه الأكمل أن يمكنها من مواجهة العصابات الإجرامية المسلحة في المقاطعات الحدودية

وغيرها من المناطق الريفية. وفي انتظار ذلك، دلت استجابة وحدة التدخل السريع لمكافحة الشغب للمظاهرة التي شهدتها ديلي في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه على أهمية زيادة مستوى تدريب هذه الوحدة بالخصوص. ويتواجد حالياً أفراد شرطة الأمم المتحدة المنتشرون في جميع المقاطعات الحدودية في نفس مواقع أفراد وحدة دوريات الحدود من أجل توفير مزيد من التوجيه والتدريب على مسائل من قبيل القانون والقواعد التنظيمية المتعلقة بتأشيرات السفر، والهجرة، واللجوء. كما قامت شرطة الأمم المتحدة بتدريب المدربين على استخدام الأسلحة طويلة المسورة على إثر التفاهم الذي توصلت إليه البعثة مع الحكومة بشأن تقييد الشرطة الصارم بعدم حمل هذه الأسلحة دون التوفر على التدريب المناسب، أو في الأماكن العامة حيث يمكن أن تشكل هذه الأسلحة خطراً على العموم إذا لم تستعمل على النحو الملائم.

٢٦ - ويشكل التدريب في مجال حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من التدريب الذي تقدمه شرطة الأمم المتحدة لأفراد الشرطة الوطنية، ولا سيما لضباط وحدات الشرطة الخاصة. وقد ركزت الدورات التدريبية التي قدمتها وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة على حقوق المشتبه فيهم وحماية حقوق الإنسان عند استعمال القوة. وبذلت الجهود من أجل ضمان توافق إجراءات العمل الموحدة الجديدة للشرطة الوطنية والإجراءات القائمة قيد التنقيح مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

البرنامج الثالث

دعم أمن تيمور - ليشتي واستقرارها

٢٧ - منذ أن تولت تيمور - ليشتي رسمياً كامل المسؤولية عن الأمن في ٢٠ أيار/مايو، ظل الوضع الأمني العام يتسم بالهدوء والسلم. غير أن أعمال التهريب والتجارة غير المشروعة وعبر الحدود لا تزال تبعث على القلق، شأنها في ذلك شأن التوترات بمختلف ضروبها التي دلت عليها التظاهرات التي شهدتها ديلي.

٢٨ - وتم اتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير قوات تيمور - ليشتي المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أرسى إصدار القانون الأساسي المتعلق بقوات تيمور - ليشتي المسلحة الأساس لوضع سياسة أمنية وطنية، أعقبها إصدار القوات المسلحة لتوجيه التأهب الأول من القائد في حزيران/يونيه؛ وتم إعداد خطة لتطوير القوة. وفضلاً عن ذلك، بدأت القوات المسلحة العمل على إعداد خطة للدفاع تسمى "دفاع ٢٠٢٠"، تستهدف وضع رؤية لتطوير القوات المسلحة على المدى الطويل.

٢٩ - وعلى الرغم من هذه الجهود، يواجه تطوير قدرات القوات المسلحة معيقات تتمثل في نقص في الأفراد ذوي الخبرات والمهارات وافتقارهم لما يناسب من التدريب والمعدات، وفي القدرة السوقية المحدودة جدا على الانتشار. ففيما تتوفر فصيلتان أو ما قد يصل إلى سرية على قدرات الانتشار، فإن المدة اللازمة للانتشار تتوقف على مدى القرب من مراكز الخدمات مثل بوكو، أو ديلي، أو لوس بالوس. ويتوقف الانتشار المطرد للقوات خارج هذه المراكز على قدرة المجتمعات المحلية والهياكل الأساسية على الإمداد. وسيظل تطوير القوات المسلحة رهنا بالدعم الخارجي من خلال تقديم المعدات وتوفير التدريب. ومما يبعث على التشجيع أنه تم التخطيط لإنشاء وحدة للشرطة العسكرية داخل القوات المسلحة، ويتوقع أن تنشأ في أوائل عام ٢٠٠٥ من أجل فرض الانضباط في صفوف القوات المسلحة.

٣٠ - ووفقا للقرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) تم تخفيض العنصر العسكري للبعثة تخفيضاً كبيراً من ١٧٥٠ إلى ٤٧٧ فرداً (بجميع الرتب). ويتألف هذا العنصر من ٤٢ من ضباط الاتصال العسكري، و ٣١٠ من أفراد القوات المشكلة، ووحدة للاستجابة الدولية تتألف من ١٢٥ فرداً. وتنتشر أغلبية الأفراد في المقاطعات الحدودية الغربية لبونارو، وكوفا ليمبا، وأوكوسي، فيما تنتشر فصيلة من وحدة الاستجابة الدولية في ديلي. ومنذ ٢٠ أيار/مايو، ظلت قوة الأمن التابعة للبعثة ووحدة الاستجابة الدولية في وضع من التأهب لتوفير الحماية وتقديم الدعم من أجل الإحلاء لضباط الاتصال العسكريين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة. وقد وضعت فعلاً خطط الطوارئ وتدابير الإحلاء بتنسيق وثيق مع الخطة الأمنية العامة للبعثة. وتواصل دوريات البعثة المتواترة أيضاً إشاعة الهدوء في المناطق الحدودية. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما أذن به ممثلي الخاص، فإن العنصر العسكري للبعثة على استعداد لتقديم دعم محدود إلى وكالات تيمورية أو للاضطلاع بعمليات الرد في ظروف استثنائية، وفقاً لما ورد في تقرير المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل.

٣١ - ويواصل العنصر العسكري للبعثة تيسير الاتصالات بين قوات الأمن التيمورية والإندونيسية. ويواصل ضباط الاتصال العسكريون رصد التطورات الأمنية على امتداد الحدود. وتم في ٢٤ حزيران/يونيه توقيع ترتيب الاتصال العسكري بين البعثة وقوات الأمن الإندونيسية الهادف إلى تيسير أنشطة ضباط الاتصال العسكريين، وسيجري من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد دعيت قوات تيمور - ليشتي المسلحة، والشرطة الوطنية، ووحدة دوريات الحدود إلى المشاركة في اجتماعات خط التنسيق التعبوي بين العنصر العسكري لحفظ السلام والجيش الوطني الإندونيسي. كما قام البلدان بجهود من جهتهما بزيادة الاتصالات الثنائية بين وكالات أمن الحدود التابعة لكل منهما، مما ييسر تعزيز العلاقات بين قوات أمن البلدين. ويجري حالياً عقد لقاءات أسبوعية بين وحدة

دوريات الحدود والجيش الوطني الإندونيسي من أجل مناقشة الحوادث التي تقع على الحدود وحلها. كما تم تنظيم أنشطة تستهدف بناء الثقة من قبيل تنظيم مباريات رياضية ودية.

٣٢ - وكذلك بذل العنصر العسكري لحفظ السلام التابع للبعثة جهوداً من أجل تعزيز التعاون الوثيق بين قوات الأمن الوطنية التيمورية. إذ عقدت اجتماعات منتظمة بين قوات تيمور - ليشتي المسلحة وشرطة تيمور - ليشتي الوطنية من أجل مناقشة القضايا المتعلقة بأمن واستقرار البلد. ويحضر الاجتماع المشترك للوكالات الأمنية الذي يعقد مرة كل أسبوعين كل من قائد قوة البعثة، وكبير مستشاري شرطة الأمم المتحدة، ورئيس قوات تيمور - ليشتي المسلحة، والقائد العام لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية، بالإضافة إلى موظفين مرتبطين بمهدين الوكالتين.

٣٣ - وسيواصل العنصر العسكري للبعثة جهوده من أجل المساهمة في بناء قدرات القوات المسلحة. غير أن قدرة البعثة على تقديم المساعدة في هذه المجالات محدودة، ولا يمكنها سوى تكملة الجهود المبذولة على الصعيد الثنائي والتي ستكون أهميتها بالغة في تطوير قوات تيمور - ليشتي المسلحة على المدى الطويل.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، جنباً إلى جنب مع مؤسسات بريتون وودز والشركاء الإنمائيين من البلدان، دعم جهود الحكومة الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها ساعدت في إرساء أسس الأمن البشري والحكم الرشيد اللازمة لتنمية البلد على المدى الطويل.

٣٥ - ورغم نمو الإنتاج الزراعي المستمر، من المحتمل أن يعاني اقتصاد تيمور - ليشتي على امتداد فترة خطة التنمية الوطنية الحالية (١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) من انخفاض حجم الوجود الدولي ومن تباطؤ وتيرة التعمير. ومن المتوقع أن يرتفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية بشكل متواضع بنسبة ١ في المائة خلال عام ٢٠٠٤، فيما يتوقع أن يزيد النمو السكاني بنسبة ٣ في المائة تقريباً في السنة. ويظل معدل البطالة شديد الارتفاع بسبب فرص العمل المحدودة في كل من القطاع العام والخاص والمتاحة لاستيعاب القوة العاملة المتزايدة. ولا يزال انتشار الفقر على نطاق واسع يطرح تحديات كبيرة أمام الحكومة.

٣٦ - وقد أدت زيادة غير متوقعة في إيرادات الضرائب المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية إلى تزايد الدخل الوطني خلال السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بحجم أكبر مما كان متوقعا. وتنظر الحكومة حاليا في إمكانية اقتراح تعديلات مناسبة للميزانية على البرلمان الوطني بغرض تسخير الجزء غير المنفق من الدخل لتمويل المشاريع الإنتاجية، مثل الطرق وغير ذلك من أنشطة إصلاح الهياكل الأساسية. ومن شأن هذه المشاريع أن توفر فرص العمل، وأن تعزز في الوقت ذاته النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على المدى الطويل. غير أن احتمالات تحقيق الدخل المتأتي من النفط والغاز خلال السنتين المقبلتين يبقى غير مؤكد. وبناء على ذلك، وجهت الحكومة خلال الاجتماع الأخير للشركاء الإنمائيين المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٤ نداء لمواصلة دعم الجهات المانحة لميزانية الحكومة بالمستويات الحالية لمدة سنتين آخرين إلى غاية السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٧ - ويواصل برنامج الدعم الانتقالي، بدعم من البنك الدولي، المساهمة بما يقرب من ٣٠ مليون دولار في ميزانية الحكومة عن السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في مجالات الإدارة، وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر، وتنمية القطاع الخاص، وتحسين تقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم. وبينما يواصل مصرف التنمية الآسيوي دعم إصلاح الهياكل الأساسية المادية، فقد تحول محط اهتمامه إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلد على المدى الطويل، مثل بناء قدرات الإدارة المحلية، وتنمية برامج الاستثمار القطاعية. وتركز جهود صندوق النقد الدولي على تعزيز مؤسسات البلد الاقتصادية والمالية الرئيسية عن طريق المساعدة في صياغة مشاريع القوانين الرئيسية وفي تنمية قدرات سلطة الأعمال المصرفية والمدفوعات.

٣٨ - وركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة الحكومة في تنمية الإدارة العامة والموارد البشرية بالتعاون الوثيق مع البعثة. ففضلا عن توفير البرنامج الإنمائي لـ ٥٨ مستشارا للإدارة التيمورية عن طريق البعثة، فإنه يشرف على إدارة برنامج من حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ من شأنه توفير ١٠٢ مستشار آخر. ولم يلتحق بالعمل بحلول نهاية تموز/يوليه سوى ٣٣ من أصل ١٠٢ من هؤلاء المستشارين، فيما كان يجري توظيف سبعة مستشارين آخرين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الافتقار للتمويل اللازم. وأود في هذه الصدد تشجيع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف على زيادة مساهماتهم في هذا البرنامج الهام. كما ساعد البرنامج الإنمائي الحكومة في إنشاء نظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين، الذي يستهدف رصد دفع أجور موظفي الخدمة المدنية، وأدائهم، وتخطيط حياتهم الوظيفية، ومركز تنمية القيادات الإدارية حيث سيتم تدريب كبار موظفي الحكومة، والمعهد الوطني للإدارة العامة. وواصلت الحكومة أيضا تنفيذ برنامج الإنعاش

والعمالة والدعم لصالح المحاربين السابقين والمحاربين القدامى في تيمور - ليشتي الذي يستهدف النهوض بعمالة الفئات الضعيفة.

٣٩ - وساهمت منظمة العمل الدولية في التخفيف من حدة الفقر من خلال برنامج لتوفير فرص العمل وتطوير المهارات يدعى صندوق العمالة والتدريب المهني. كما ساعدت في إنشاء آلية علاقات العمل في البلد وبناء قدراتها. وفي القطاع الصحي قامت منظمة الصحة العالمية بدعم مراقبة الأمراض السارية على نحو زاد من القدرات الوطنية على رصد الأمراض السارية والوقاية منها ومكافحتها. وبدعم من منظمة اليونيسيف، قامت الحكومة بحملة وطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وواصل برنامج الأغذية العالمي توفير المساعدة الغذائية الغوثية للأسر المتضررة من الجفاف والفيضانات في المقاطعات.

٤٠ - وبمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، أجرت تيمور - ليشتي، في تموز/يوليه أول تعداد وطني للسكان منذ استقلالها. وستكون البيانات المجمعة في هذا التعداد حاسمة في التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

رابعاً - الجوانب المالية

٤١ - أذنت لي الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٠/٥٨ بء، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بالدخول في التزامات بمبلغ ٣٠,٥ مليون دولار تقريباً للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد أصدرت الجمعية العامة هذا الإذن ريثما يتم استعراض كامل ميزانية البعثة للفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ خلال الجزء الرئيسي لدورتها التاسعة والخمسين.

٤٢ - وبلغت حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الأنصبة المقررة غير المدفوعة للصندوق الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ١٠١,٥ من ملايين الدولارات. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٤٧٩,١ ٢ مليون دولار.

خامساً - الملاحظات

٤٣ - خلال الأشهر الثلاثة المنقضية منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، خطت تيمور - ليشتي خطوات كبيرة أخرى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. إذ سنت تشريعاً إضافياً ونجحت في تولي المسؤولية عن أمنها الداخلي والخارجي، فيما استمرت إدارتها العامة،

ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها، وقواتها المسلحة جميعها في التطور والنضج. غير أنه من الواضح في الوقت ذاته أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه خلال الأشهر المتبقية لولاية البعثة، وسيتوقف إحراز التقدم على الجهود المشتركة التي تبذلها تيمور - ليشتي والبعثة والمجتمع الدولي.

٤٤ - وتشهد الأعمال التحضيرية لأول انتخابات تجري في تيمور - ليشتي منذ استقلالها تقدما كبيرا. وقد أدى سن القانونين الأساسيين المتعلقين بشرطة تيمور - ليشتي الوطنية وقوات تيمور - ليشتي المسلحة، والقانون الذي أنشئ بموجبه مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة، إلى تعزيز الأساس القانوني للمؤسسات الوطنية والحكومية وإطار عملها، فضلا عن النهوض بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. غير أن الهشاشة النسبية للعلاقات بين مؤسسات البلد الوليدة بدت واضحة خلال المناقشات التي دارت بشأن الميزانية الوطنية. وبينما أبرزت التظاهرة التي قام بها في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه قدامى المحاربين في ديلي التوترات التي لا تزال سائدة في تيمور - ليشتي، كشفت أيضا عن الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة المهارات التقنية والقيم المهنية لوكالات الأمن التيمورية. وقد ساعدت المبادرات الحكيمة التي اتخذها الرئيس ورئيس الوزراء في أعقاب الحادث في نزع فتيل التوتر. ويبقى نهوض القيادة التيمورية بثقافة الحوار السياسي بين المؤسسات الحكومية والجمهور عموما أمرا بالغ الأهمية في تقدم البلد وتحقيق تنميته الاقتصادية واستقراره الاجتماعي.

٤٥ - وفي الوقت الحاضر، يعمل المستشارون المدنيون للبعثة ومستشارو الشرطة المدنية على تعزيز المهارات المهنية لنظرائهم التيموريين، وتحسين أدائهم، فيما يواصل العنصر العسكري للبعثة دعم إدارة تيمور - ليشتي لقطاعها الأمني. وسيبقى التقدم المحرز في هذه المجالات قيد التقييم المتواصل من أجل الوقوف على جدوى تعديل حجم البعثة وتكوينها ومهامها، بما في ذلك تكوين عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعين لها، على النحو المقترح في القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤).

٤٦ - وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا، كما جاء في تقرير لي لشهر نيسان/أبريل، أن البعثة ليس في مقدورها سوى تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا لا غير، إذ تعد الجهود التكميلية الثنائية الرامية إلى تعزيز الإدارة العامة ووكالات إنفاذ القانون والقوات المسلحة التيمورية أمرا أساسيا بالنسبة للنظر في التيموريين من أجل توفير القدرات اللازمة على نحو منظم ومستدام.

٤٧ - وسيؤدي المضي قدما في التعاون الرفيع المستوى الذي أبدته قيادتا إندونيسيا وتيمور - ليشتي، وإتمام الاتفاق المتعلق بالحدود البرية المشتركة بينهما إلى الإسهام بشكل

حاسم في تعزيز علاقتهما الثنائية. إلا أنه رغم الجهود التي بذلها كل من الطرفين، فإن إحراز التقدم لم يكن سريعاً وحاسماً بالقدر المأمول. وأحث قادة البلدين على بذل قصارى الجهود خلال الأشهر المقبلة لإتمام اتفاقهما المتعلق بالحدود البرية وإدارة منطقة الحدود. وستظل البعثة والأمم المتحدة على استعداد لمساعدتهم في جهودهم.

٤٨ - وقد حققت عملية متابعة الجرائم الجسيمة في ديلي إنجازات هامة في محاكمة مقترفي الجرائم الجسيمة المرتكبة في عام ١٩٩٩. غير أن العديد من المدانين لا يزالون خارج تيمور - ليشتي، ولم يقدموا إلى العدالة. وأكرر في هذا الشأن ندائاتي السابقة بأن تبدي الدول الأعضاء التعاون التام من أجل ضمان عدم إفلات هؤلاء المسؤولين عن الجرائم الجسيمة من العقاب.

٤٩ - وختاماً، أود أن أثني على ممثلي الخاص سوكيهيرو هاسيغاوا، وبالعناصر المدنية والعسكرية والشرطية التابعة للبعثة لتفانيهم في الاضطلاع بمهام البعثة الموكولة لهم.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: الشرطة المدنية
والقوام العسكري
(في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤)

الشرطة المدنية	الجنود	المراقبون العسكريون	المجموع
٢	-	٢	٤
١	-	-	١
-	-	٢	٢
٥	-	-	٥
١٧	٩٣	٣	١١٣
٣	-	-	٣
٤	١٤	٣	٢١
٥	١٣٥	٤	١٤٤
١٧	٥	٥	٢٧
٣	٣٤	٢	٣٩
٢	-	-	٢
-	-	٢	٢
٦	-	-	٦
-	-	٢	٢
٣	-	-	٣
٣	-	-	٣
٤	-	-	٤
٤	-	-	٤
٢	-	١	٣
١٦	-	-	١٦
٤	-	-	٤
١٠	-	٥	١٥
-	١٣٥	-	١٣٥
١٢	٥	٦	٢٣
-	-	٢	٢
٢	-	-	٢
٥	-	٢	٧
-	١	٢	٣
٩	-	-	٩
١٣٩	٤٢٢	٤٣	٦٠٤

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: مقارنة القوام



